

+

+

---

---

## الناجون من التعذيب: دراسة إحصائية

---

---

مايكل بيل

المؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب

---

- |    |   |
|----|---|
| 58 | 1. تعريف المؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب              |
| 59 | 2. الناجون من التعذيب في الجزائر، قطوف من تقرير مايو 1999 |
| 59 | 1.2. الملخص   |
| 60 | 2.2. الحالات التي دُرست                                   |
| 62 | 3.2. الاعتقالات   |
| 64 | 4.2. سوء المعاملة والتعذيب                                |
| 65 | 5.2. التقارير الطبية                                      |
| 67 | 3. طالبو اللّجوء من الجزائر، تقرير يناير 1998             |
- 

+

+

## 1. تعريف المؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب

لقد أنشأت المؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب<sup>أ</sup> عام 1986 من طرف هيلان بنبر (Helen Bamber) مع أطباء وسريريين (كلينيكين) آخرين سبق لبعضهم العمل ضمن الفريق الطبي لدى منظمة العفو الدولية (Amnesty International). وتتمثل مهمة المؤسسة الطبية في مساعدة الناجين من التعذيب والعنف المنظم وأهاليهم، وتركز المؤسسة على العلاج كما يوحي اسمها بذلك. يشغل في المؤسسة الطبية حوالي 80 موظفا، نصفهم يعمل بشكل جزئي، ونفس العدد تقريبا من المتطوعين. وقد ساعدت المؤسسة أكثر من 16500 شخصا منذ إنشائها وقابلت 2873 شخصا جديدا خلال عام 1998 قادمين من 84 دولة.

تقدم هذه المؤسسة الطبية عدّة مساعدات لزيائنها منها: معالجات طبية، مساعدات عملية، نصائح وإرشادات، العلاج بالطب النفسي للأفراد، والأسر، والمجموعات والأطفال، وكذلك العلاج بواسطة الطب البدني. أحد مظاهر هذا العمل هو تشجيع الضحايا على الإدلاء بشهاداتهم عمّا حدث لهم تحت التعذيب لأنّ هذا يساعد كثيرا على الشفاء. يتم إنجاز هذا العمل بفضل مساعدة فريق من المترجمين المتفرسين. وأصبحت المؤسسة في السنوات القليلة الأخيرة تساهم في تقديم تربيّصات، واستشارات ونصائح لعمال في قطاع الصحة وحقوق الإنسان داخل بريطانيا وخارجها.

كتب أطباء هذه المؤسسة الطبية 867 تقريرا طبييا في سنة 1998 بالإضافة إلى 57 تقريرا حول الإسعاف النفسي-الاجتماعي. وذلك يعني أنّه تمّ كتابة تقارير قانونية طبية عن حوالي 29% من المعالجين في المؤسسة الطبية، ويمثّل هذا نسبة 2% فقط من مجموع طالبي اللجوء في بريطانيا. تُسَلّم هذه الوثائق عند طلبها للممثلين القانونيين الذين قد يستعملونها لتأكيد تصريحات الناجين من التعذيب بأنهم قد عُذّبوا فعلا. كما تُسَلّم لتقييم الحاجة إلى مزيد من خدمات المؤسسة الطبية. ومن جهة أخرى يكون لإعداد تلك الوثائق فائدة نفسية لدى المعالجين الذين يستطيعون لأوّل مرة رواية قصتهم لمن يريد الاستماع إليهم بتعاطف.

<sup>أ</sup> Medical Foundation for the Care of Victims of Torture, 96-98 Grafton Road, London NW5 3EJ, United Kingdom, Telephone: +44 (0)20 7813 7777, Fax: +44 (0)20 7813 3445, E-mail: med-foundation@pop3.poptel.org.uk

## 2. الناجون من التعذيب في الجزائر، قطوف من تقرير مايو 1999

### 1.2. الملخص

تشرف المؤسسة الطبيّة لرعاية ضحايا التعذيب المتواجدة بلندن على رصد العديد من تقارير زبائنها الجزائريين حول التعذيب، وذلك منذ عدّة سنوات. ويلخّص هذا التقرير معاناة أدلى بها سبعون من طالبي اللّجوء في بريطانيا، الذين كُتبت عنهم تقارير طبيّة ما بين أبريل 1994 ومارس 1999، أعدّها أحد عشر طبيبا مختصا من المؤسسة الطبيّة. ولا يُكتب التقرير إلاّ إذا رأى الطبيب الخبير أن الشخص يعاني من أعراض بدنية أو نفسية متطابقة تماما مع تاريخ تعرّضه للتعذيب. ومن ضمن هؤلاء الضحايا تعرّض اثنان إلى اعتداء الجماعة الإسلامية المسلّحة (GIA) فطلبوا اللّجوء لأنّ السّلطات الجزائرية غير مستعدّة وغير قادرة على حمايتهما. وتعرّض اثنان آخران إلى اعتداء الجماعة الإسلامية المسلّحة وإلى التعذيب من طرف السّلطات الجزائرية أيضا. أمّا الباقون فقد عدّبتهم السّلطات الجزائرية فقط، ولكن تعرّض البعض منهم إلى مضايقات من الجماعة الإسلامية المسلّحة.

ويتراوح سنّ أغلبية المجموعة ما بين 25 و35 عاما، في حين تجاوزت أعمار خمسة منهم 45 سنة عندما فُحصوا في المؤسسة الطبيّة لأول مرّة. وكان 44 منهم (أي نسبة 80%) عُزّاب، و26 منهم ذوي مستوى جامعي (47%). كما كان نصفهم من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو من مناصريها. وذكر واحد وأربعون منهم أنهم اعتُقلوا مرّة واحدة (60%)، وسبعة عشر آخرون اعتُقلوا مرّتين (25%)، أمّا الباقون فقد اعتُقلوا عدّة مرّات. وأعلن ثلاثة أنهم اعتُقلوا أكثر من عشر مرّات. ودامت فترات الاعتقال لـ61 منهم (41%) ثلاثة أيام أو أقلّ وتجاوزت مدّة اعتقال أربعة منهم (3%) السّنة. ولم يذكّر أيّ شخص أنّه اعتقل لأكثر من سنتين في توقيف.

ذكر الجميع أنهم تعرّضوا للكمّ، والصفع والضرب بأشياء شتّى منها العصيّ خصوصا. كما أحصت التقارير عدّة أساليب أخرى للتعذيب، فقد مورس على تسعة عشر منهم (28%) التعذيب بالكهرباء. أحد عشر منهم (16%) عُذّبوا بالحرق، وثمانية وعشرين (41%) بواسطة الحرق أو «الشفون» ويتمثّل هذا النوع من التعذيب في ملء معدة

الضحية بواسطة أنبوب، عادة بالماء الملوّث، حتى الانتفاخ والتقيؤ والاختناق في آن واحد. وتحدّث اثنان وثلاثون شخصا (47%) عن الاعتداء الجنسي بما فيه الاغتصاب.

وأخبر واحد وأربعون شخصا (59%) عن معاناتهم من عدّة أعراض الاعتلال والإرهاق العصبيين بعد الصدمة. وقد أقرّ أطباء تسعة وعشرين شخصا من ضمن الذين فُحصوا (41%) أنهم مصابون باضطرابات نفسية بليغة فحوّلوا للعلاج النفسي داخل المؤسسة الطبية، كما تلقى سبعة منهم علاجا طبيعيا داخل عيادات مختصة في بريطانيا. لقد دمّرت الآثار النفسية الناجمة عن الاعتقال والتعذيب بشكل واضح الكثير من الذين جرت مقابلتهم.

وما يلفت الانتباه أن الوقائع التي ذكرها الذين اعتُقلوا في 1998 لا تختلف عن التي وصفها الذين اعتُقلوا قبلهم، إذ ما زال الناس يوقّفون ثمّ يودّعون رهن الاعتقال في أماكن سرّية. ومن السابق لأوانه أن نعلن أن التعذيب قلّ في الجزائر، لكن ما هو واضح أن طرق التعذيب لم تتغيّر منذ الحرب التحريرية في منتصف الخمسينيات. إن السلطات الجزائرية عاجزة وغير راغبة في تقديم الحماية من الإرهابيين والمليشيات المسلّحة، فهي غير مستعدّة للسماح بإجراء تحريات مستقلة لحقوق الإنسان يقوم بها مراقبون مختصون من هيئة الأمم المتحدة أو من هيئات إنسانية غير حكومية معترف بها دوليا، وبذلك لم تعد الجزائر مكانا آمنا لإعادة طالبي اللجوء إليها.

## 2.2. الحالات التي درست

وُجّه سبعون جزائريا للمؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب ما بين أبريل 1994 ومارس 1999، وبالتالي كتب أطباء المؤسسة الطبية تقارير حولهم. ومن ضمن هؤلاء قال اثنان أنّهما تعرّضا لهجوم من طرف الجماعة الإسلامية المسلّحة فقط، اثنان آخرا تعرّضا لاعتداء الجماعة الإسلامية المسلّحة ثمّ اعتقلتهما وعدّتهما السلطات الجزائرية. وجاء ذكر حالاتهم في المقدمة. أما الـ66 الباقون فقالوا أنّهم اعتُقلوا وعُدّوا من طرف السلطات فقط. وبعضهم وصف أنه تعرّض لمضايقات من طرف الجماعة الإسلامية المسلّحة بما فيها الحالتان المذكورتان أعلاه.

ينتمي الزبائن إلى مختلف الفئات الاجتماعية، ومن المستبعد جدّا أن يكون هناك تواطؤ بينهم. بل برزت عدّة نظاميات متطابقة تؤكد تقارير أعدّها وكالات أخرى كالتالي أشرنا إليها في الحاشية.

أُجريت الدراسة بناءً على محاضر 70 شخصاً منهم 67 رجلاً وثلاث نساء. كانت أعمارهم وفق الجدول التالي:

الأعمار	العدد
20 - 24	1
25 - 29	17
30 - 34	26
35 - 39	11
40 - 44	8
أكثر من 45	5
غير مذكورة	2
<b>المجموع</b>	<b>70</b>

أما حالاتهم العائلية فكانت على الشكل التالي:

الحالة العائلية	العدد
أعزب	44
متزوج ورفقة الزوج	2
متزوج دون رفقة الزوج	9
غير مذكورة	15
<b>المجموع</b>	<b>70</b>

استطعنا معرفة المستوى الثقافي لـ 55 شخص منهم. فقد واصل خمسة منهم دراسته الجامعية إلى ما بعد التخرج وبلغ 21 منهم المستوى الجامعي وتلقّى ستّة تعليم بعد مَدْرَسِيٍّ وأُنْهِى 23 دراستهم الثانوية.

وكان لـ 57 منهم وظائف، منهم 18 مهني محترف، و 17 أصحاب أشغال يدوية، و 8 أصحاب مصانع صغيرة أو تجار، 3 عمال غير محترفين. وكان 9 منهم طلبة لهما أوقفوا، واثنان لم يسبق لهما العمل منذ إنهاء دراستهما.

وصف 34 شخصاً أنّهم من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو من مناصريها. كان اثنان من البربر، وقال شخص واحد أنه عضو في حزب جبهة القوى الاشتراكية. ونفى الـ 31 الباقون أيّ تحزّب سياسي، عرقي، أو ديني.

## 3.2. الاعتقالات

كان عدد الاعتقالات موزّعا على الشكل التالي، وهذا حسبما قاله الـ68 الذين أوقفتهم السلطات:

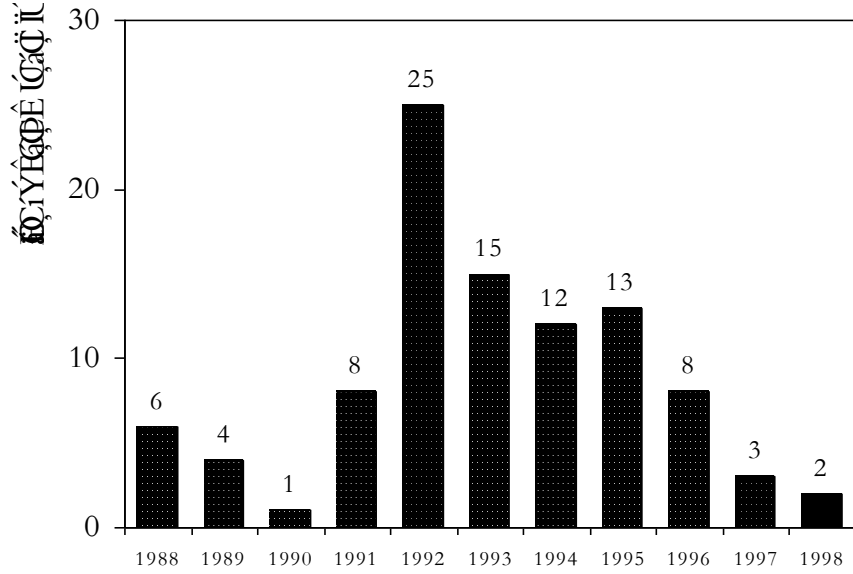
عدد الاعتقالات	عدد المُعالجين	النسبة المئوية
مرّة واحدة	41	60 %
مرّتين	17	25 %
3 مرّات	4	6 %
4 مرّات	1	1 %
5 مرّات	2	3 %
أكثر من 5 مرّات	3	4 %
المجموع	68	100 %

كانت أغلبية الاعتقالات قصيرة المدى نسبيا إذ دامت 55 % منها أقل من عشرة أيام، ولكن هذا يعكس اعتقال بعض الزبائن عدّة مرّات لفترات قصيرة. وقد تمّ اعتقال 10 % فقط لمُدّة تزيد عن ستة أشهر، ولم تتجاوز مدّة اعتقال أي منهم السنتين. وكانت مدّة الاعتقالات على الشكل التالي:

مدّة الاعتقال	عدد الاعتقالات	النسبة المئوية
3 أيام أو أقل	61	41 %
من 4 إلى 10 أيام	20	14 %
من 11 إلى 30 يوم	26	18 %
من شهر إلى 3 أشهر	17	11 %
من 4 أشهر إلى 6 أشهر	9	6 %
من 7 أشهر إلى 12 أشهر	10	7 %
من سنة إلى سنتين	4	3 %
المجموع	147	100 %

ولا تظهر جميع الاعتقالات على الرسم البياني أدناه، لأنّ الزبائن الذين اعتقلوا عدّة مرّات لم يتذكروا بالضبط تواريخ اعتقالهم السابقة، كما كان اعتقال أحد الأشخاص لأول مرّة عام 1978 ثمّ مرّة أخرى عام 1983. ووقع 25 % من الاعتقالات خلال

عام 1992 بما فيها اعتقال ثلاثة أشخاص منهم مرتين تلك السنة. إذن فقد اعتُقل 23 من أصل 68 شخص في تلك السنة أي بنسبة 34 %.



قضى ثمانية زبائن مدّة تزيد عن السنة منذ خروجهم من الجزائر للوصول إلى المملكة المتحدة، وتحدثوا عن استقرارهم في بلدان أخرى قبل مواصلة سيرهم. وقال بعضهم أنهم تعرّضوا إلى مضايقات من أناس بدوا لهم أنهم عملاء للسلطات الجزائرية. وقال آخرون أنهم فشلوا في طلب اللجوء في بلدان أخرى. ولم تكن جروح أيّ واحد منهم ولا حالته النفسية موثّقة في أيّ بلد آخر. وجاء العديد منهم مباشرة إلى المملكة المتحدة. كما لم تكن المعلومة عن وجود المؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب متوفرة لدى الأغلبية منهم، ولم يتقدّم إلى المؤسسة الطبيّة سوى ستة أشخاص فقط في غضون ثلاثة أشهر من وصولهم إلى المملكة المتحدة. وقضى سبعة مُعاجلين أكثر من أربع سنوات في بريطانيا قبل أن يُوجّهوا إلى مؤسستنا. وبلغ معدّل الفترة الزمنية ما بين وصولهم إلى المملكة المتحدة وتوجّههم إلى المؤسسة الطبية 1.7 سنة (أي حوالي عشرين شهراً ونصف الشهر). ويعود السبب الرئيسي في هذا التأخير إلى كون العديد من المحامين لم يوجّهوا الضحايا إلاّ بعد أوّل رفض لطلب اللجوء وأحياناً بعد فترة طويلة من دراسة ملف طلب اللجوء. وبلغ معدّل الفترة الزمنية ما بين مغادرتهم مكان الاعتقال ووصولهم إلى المؤسسة الطبية حوالي

ثلاث سنوات، برغم أنّ ثمانية منهم استُقبلوا خلال نفس العام الذي غادروا فيه مكان الاعتقال.

من خلال الـ70 حالة المذكورة فإنّه لا يمكن القول أن انخفاض عدد الزبائن الذين عُذِّبوا ما بين 1997 و1998 يدلّ على انخفاض حقيقي في عدد الاعتقالات، أو يعكس تأخر وصول هؤلاء إلى المملكة المتحدة وبالتالي إلى المؤسسة الطبيّة.

#### 4.2. سوء المعاملة والتعذيب

يصف الزبائن ظروف اعتقالهم أنّها تمثلت في زنانات مظلمة وسخة ومزدحمة مع قلة الفراش أو انعدامه. وغالبا ما تنعدم حتى أدنى شروط النظافة كالمرحاض، إذ يتحمّم على المعتقل أن يقضي حاجته داخل الزنانة وهذا ما يزيدا قذارة ورائحة كريهة. يقدم لهم الأكل بشكل غير منتظم وبنوعية رديئة. وغالبا ما يتعرّض السجناء إلى الحبس الانفرادي لفترات طويلة خصوصا في أول مرحلة من اعتقالهم. كما يتعرّض أهلهم ومحاموهم إلى الإهانة والمضايقات بغية إبعادهم عن زيارة المعتقلين. وتشكّل الظروف العامّة للاعتقال خرقا واضحا لقوانين الأمم المتحدة المتعلقة بأدنى شروط معاملة المساجين. وذكر سبعة رجال أن فترات اعتقالهم في مخيمات الصحراء بالجنوب دامت لعدة شهور، وأحيانا إلى 18 شهرا، وأُفرج عن آخر معتقل في مخيمات الصحراء في مطلع سنة 1996. وكان الوصف السائد لتلك المخيمات أنّها شبيهة بـ«مخيمات اللاجئين». وقد سجن هؤلاء المعالجين في المخيمات تحت مناخ شديد الحرارة، داخل خيم مزدحمة مع تزويدهم بقدر محدود من الماء.

وتعرّض الـ68 رجلا الذين اعتقلتهم السلطات جميعا للضرب، وذكر أحدهم أنّه لم يُضرب بقسوة لأن له قرابة بضابط سامي في الشرطة ومع ذلك فإنه تعرّض إلى الركل، واللّكم، والصفع والضرب بالعصا. وليست هناك أية علاقة بين درجة سوء المعاملة ومدّة الاعتقال، إذ تعرّض بعض المعتقلين إلى تعذيب قاس خلال اعتقالهم لأيام قليلة، بينما سجن آخرون لفترة طويلة وتعرّضوا للتعذيب أو للاستجواب لفترة قصيرة نسبيا ولم يلقوا اعتداء في الأوقات الأخرى.

وتعرّض 19 منهم (أي بنسبة 28%) للتعذيب بواسطة الصدمات الكهربائية، وحرق 11 منهم (16%) بواسطة موقد اللحام (نافثة النار)، أو قضيب حديدي ساخن أو بمكواة أو بالسجائر. كما يصف 28 شخصا (16%) أنّهم تلقّوا أنواعا من التعذيب بواسطة الخزقة أو «الشفون» التي تعرّض لها هنري علاق (Henri Alleg) منذ 30 سنة



خلت، وقال اثنان أنّ رأسيهما أُغمسا مرارا داخل وعاء مملوء بالماء القذر، وبقيتا على تلك حالة حتى الإغماء تقريبا. وقُيّد ثمانية منهم (12%) من أعلى السلم ثمّ دُفِع بهم من الخلف لترتطم وجوههم بالأرض.

وتعرّضت كلتا المرأتين إلى اعتداءات جنسية من طرف حرّاسهما الذكور، وأضافت إحداها أنّها اغتُصبت عدّة مرات. وتعرّض 30 رجلا من الـ66 الذين اعتقلتهم السلطات (45%) إلى الاعتداءات الجنسية، وأهين اثنان آخران بحملهما على التعري داخل زنازتيهما وتعرّضهما للشتيم والسبّ والسخرية من طرف رجال الشرطة. وقال 16 رجلا أنّهم عُدّبوا بالصدمات الكهربائية على أعضاءهم التناسلية، أو جذباها أو ضربها بالعصي. كما وُضع ذكر ثمانية منهم داخل درج مكتب ثقيل ثمّ دُفِع بقوة حتى ينغلق عليه. وقال 17 رجلا أنّ أشياء أُدخلت بالقوة في أدبارهم وأُجبر 11 منهم على الجلوس على زجاجة، فبعد أن يُدخّل عنق الزجاجة التي قد تكون زجاجة مشروبات أو زجاجة خمر يُدفع بالرجل بكل ثقله فوق الزجاجة حتى تُحرق شَرّجه وتدخل في دبره. وذكر رجل أنّه قاوم عناصر الشرطة التي كانت تحاول إدخال زجاجة في دبره، فأصيب كتفه بكسر نتيجة للمشاجرة. وتعرّض أربعة رجال للاغتصاب الشرجي من طرف الحرّاس وأُجبر واحد منهم على فعل جنسي عن طريق الفم.

## 5.2. التقارير الطبية

كُتبت تقارير حول الضحايا الـ70 الذين شملتهم هذه الدراسة. وكما سبقت الإشارة إليه يؤكد رأي الطبيب المختص أن ظهور الأعراض البدنية والنفسية قد حدثت كما وصفها كل منهم، ومع ذلك فإنّ عدم ظهور علامات على الأشخاص لا يعني أنّهم لم يُعذبوا.

تظهر علامات جروح بالغة على أجسام 25 من الضحايا (36%) بما فيها الجرح الواحد ونموذج معيّن من الندبات التي لا يمكن أن تكون قد حدثت إلا كما وصفوها. إن الذين يمارسون التعذيب لا تهمهم الاتهامات الموجهة إليهم ولا الطعون في الاعترافات في المحكمة على أساس أنّها انتزعت تحت التعذيب. وقد اعتبر الأطباء الذين كتبوا التقارير أنّ 23 ضحية (33%) ما زالوا يعانون من آثار جروح بالغة، ستة منهم (9%) على جسمهم ندبة واحدة مثلا أثر حرق برز بمفرده أو موافقا لما عرضه الزبون على الطبيب عند كتابة التقرير. ولا تظهر ندبات معتبرة على 11 أشخاص ولا علامات جسدية ذات علاقة بالتعذيب لكن الطبيب اعتبر أنّ حالاتهم الطبعيّة أو النفسية في ذاتها دليل كاف

لكتابة تقرير يوثق تعرّضهم للتعذيب. أما بالنسبة للخمسة الآخرين فلم يُكتب عن آثار تعذيبهم.

وذكر 41 من المعالجين (أي 59%) أنهم يعانون من عدّة أعراض نفسية، منها قلة النوم والأحلام المزعجة ومن حين إلى آخر الذكريات المؤلمة عن الاعتقال والاعتداء الذين تعرّض لهما الضحية، وكذا آلام الرأس المتكرّرة، وصعوبة التذكّر أو التركيز والشعور بالخوف من جرّاء مُنبّهات معيّنة مثلاً عند سماع أصوات مفاجئة وصقارات الإنذار أو عند رؤية رجال بالزي العسكري. وغالبا ما يؤدي هذا إلى سلوك معيّن لتجنّب هذه المنبّهات، مثل سلك طرق أخرى تجنّبا للمرور قرب مراكز الشرطة. وأصبح أكثرهم منطويا على نفسه، سريع الانفعال يقلق لأدنى الأسباب. ويعاني العديد منهم من القلق والإحباط. وقد تحدّث بعضهم مع طبيبه الخاص عن تلك الأعراض وتلقّى العلاج وأحيانا تلقّى المساعدة من أخصائيين محليين في الطبّ العقلي.

تتطابق هذه الآثار مع أعراض الاعتلال والإرهاق العصبي بعد الصدمة. ليست هناك مجموعة أعراض بعُد رَضِيّة خاصّة بالتعذيب، ويستحيل تحديد السبب الحقيقي لأعراض الاعتلال والإرهاق العصبي بعد الصدمة. وعرف أغلب طالبي اللجوء أحداثا سبقت اعتقالهم مثل اغتيال أحد أقاربهم أو أصدقاءهم، أو إجبارهم على الفرار من بيوتهم، وأيضا أحداثاً ناجمة عن اعتقالهم في الجزائر مثل هجرة وطنهم والوصول إلى بلد غريب دون أية مساعدة بالإضافة إلى عدم تصديقهم من طرف السلطات البريطانية. ويُحدّث تراكم كل هذه العوامل أعراضا نفسية تستلزم المساعدة بغض النظر عن السبب الدقيق. إنّ اعتقالهم في الجزائر وتعرّضهم لسوء المعاملة يشكّل جزءا هاما في نمط الأعراض النفسية.

أمّا الباقون فقد ذكر 17 شخصا (24%) أنهم يعانون من اضطرابات في النوم بالإضافة إلى عرض أو اثنين من الأعراض التي ذُكرت آنفا، ولكن ليست كل الأعراض. كما لا يعاني سبعة آخرون (24%) إلا من قلة النوم والأحلام المزعجة، وليس لأربعة منهم (6%) أية أعراض نفسية. أمّا الأخير فلم يسجّل أيّ تقرير عن حالته النفسية.

إنّ الأشخاص الذين ذكروا أنهم تعرّضوا للاعتداء الجنسي لم تظهر عليهم أعراض أشدّ من غيرهم، مع أن الجميع عانى من مشاكل في النوم وبعض الأعراض الأخرى. ولكن أصيب أربعة من الذين اغتُصبوا بأعراض نفسية بليغة.

ت PTSD—Post-traumatic stress disorder .

وتجدر الإشارة إلى التّسبة العالية للضحايا الذين يعانون من مثل هذه الأعراض البليغة. إنّه من المعقول أن تظهر أعراض الاعتلال والإرهاق العصبي بعد الصدمة في مجتمع يسوده الرّضح مثل المجتمع الجزائري ولكنّه من المستبعد أن يعاني أكثر من نصف المجتمع من هذه الأعراض. فقد اعتبر الأطباء أنّ 29 من المعالجين (41%) يعانون من أسى يستدعي الإسعاف والعلاج النفسي في المؤسسة الطبية. كما وجّه اثنان آخران إلى الإسعاف النفسي لكنّهما لم يستجيبا. ولم تُنجز دراسة عن نسبة الإحالة إلى العلاج النفسي ولم تُكتب تقارير طبيّة لمصالحنا للإسعاف النفسي ولكن بعد التقييم الأوّلي فإنّ نسبة الاستجابة تتراوح ما بين 15 و 20% وبالتالي فنسبة الاعتلال النفسي لدى الضحايا الجزائريين تعادل ضعف النسبة المعتادة لتفّش الاعتلال النفسي. واستدعت حالة سبعة أشخاص (10%) توجيههم إلى مستشفيات الأمراض العقلية البريطانية منهم اثنان فقط سبق لهم العلاج العقلي قبل اعتقالهم في الجزائر.

### 3. طالبو اللّجوء من الجزائر، تقرير يناير 1998

كُتب التقرير التالي حول النّاجين من التعذيب من الجزائر الذين طلبوا اللّجوء في المملكة المتحدة، وقد قُدم أمام المجموعة البرلمانية المتشكلة من كل الأحزاب المكلفة برعاية حقوق الإنسان بلندن، في 22 يناير 1998، من طرف الدكتور مايكل بييل الطبيب المهني المستشار لدى المؤسسة الطبيّة لرعاية ضحايا التعذيب.

في سنة 1996 نشرت المجلة الطبية البريطانية ورقة كنتُ قدمتها بناء على دراسة قمتُ بها عن زبائني الذين فُحصوا بغرض تقرير طبيّ في المؤسسة الطبيّة ما بين 1994 و 1995. وأضفت الآن معلومات ما بين 1996 و 1997 وأودّ تقديمها هذا المساء.

أولاً أودّ إعطاء خلفية حول الموضوع، فبالنسبة للذين لا يعرفوننا منكم، فإنّ المؤسسة الطبيّة لرعاية ضحايا التعذيب تساعد الذين تعرّضوا للتعذيب والاعتقال. أنا وعدد من زملائي نقابل طالبي اللّجوء لكتابة تقارير طبيّة من أجل توثيق أعراض التعذيب وسوء المعاملة، وذلك بطلب من محاميهم ونكتب التقارير فقط لأن هناك احتمالاً كبيراً في أنّ الشخص قد تعرّض للتعذيب بالطريقة التي يصفها.

هناك الآن عدد كاف من حالات الجزائريين من مختلف الفئات لإثبات نموذج أساسي. في الفترة ما بين 1994 و 1997 كُتب أطباء من المؤسسة الطبيّة تقارير عن 45 جزائري من طالبي اللّجوء. تمثّل عموماً تقارير المؤسسة الطبيّة أقل من 2% من مجموع طالبي اللّجوء في المملكة المتحدة، إذن فقد مرّت تلك الحالات من قبل عبر عدّة عمليات

غريبة. اثنا عشر من هؤلاء تَمَّت مقابلتهم هنا في مراكز أو تمَّ اعتقالهم بالمملكة المتحدة. ويوجد بين 45 طالب لجوء، 43 رجلاً وامرأتين، سوف لا أضيف أكثر على المرأتين ماعدا ذكرهما في بعض التحاليل الجماعية. إنِّي متحفِّظ جداً في إعطاء المعلومات التي بإمكانها أن تساعد على كشف هوية الأفراد للسلطات في حالة إعادتهم إلى الجزائر. سأتكلم بشكل مستفيض حول الموضوع فيما بعد.

فيما يلي عدد المعتقلين حسب السن:

الأعمار	العدد
أقل من 20 عاما	1
بين 21 و30 عاما	23
بين 31 و40 عاما	18
أكثر من 40 عاما	30

وفي المجموع فاق اعتقال هؤلاء الأشخاص 100 مرة، 80 % منهم اعتقلوا لمدة أقل من شهر، عادةً لمدة يومين أو ثلاث. 15 % من مجموع الاعتقالات كانت لفترة تتراوح ما بين شهر وسنة، وحوالي 5 % كانت لمدة أطول. ولم يصدر أيّ حكم أو تثبت إدانة أيّ واحد منهم. أود التأكيد بأن كل المعتقلين الـ45 تمَّ اعتقالهم في مراكز الشرطة الحكومية، المعتقلات أو الثكنات العسكرية ومن الواضح أن جميع معدّبيهم كانوا أعضاء في قوات الأمن.

أكثرهم لم يتكلم إلا القليل جداً عن الظروف المادية أثناء اعتقالهم: القذارة، شدة الازدحام، قلة الطعام والوحشية الحمقاء. كانت ظروفها لا يتحدثون عنها إلا إذا دُفعوا إلى ذلك لأنها تمثل في نظرهم الظروف العادية للاعتقال وبالتالي فهي ليست تعذيباً. أكثر من النصف أي 25 من مجموع 45 يصفون حالات متنوعة من الخرقه أو «الشفيفون» الذي يُعتبر تعذيباً خاصاً بالجزائر، في تلك الحالة يُملأ بطن السجين بالماء الملوّث حتى الانتفاخ المؤلم، بعدها غالبا ما يُضرب البطن ضربات مفاجئة حتى تتقيأ الضحية، وقد ورد مؤخراً مزيد من الأوصاف لطريقة الخرقه في عدد من المقالات الصحفية والكتب حول التعذيب الفرنسي في الجزائر في عهد الاستعمار. تعرّض ثلاثة عشر من المجموع إلى صدمات كهربائية متكررة. ثمانية أحرقوا بموقد لحام المعادن أو عمود من حديد حارق أو بالسجائر. ثمانية قُيدوا من أعلى السلم وأيديهم من وراء ظهورهم ثم دُفع بهم ليقعوا بوجوههم على الأرض.

قد تزعم الشرطة أو الجيش أن مثل هذا التعذيب ضروري للحصول على معلومات لاجتناب وحشية الإرهابيين، ولكن لا يمكنني أبداً أن أقبل مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان تحت أي مبرر. أغلب الأشخاص الذين قابلتهم هم أناس مدنيون عاديون كانوا في المكان غير المناسب والوقت غير المناسب. بعض الناس ذُكرت أسماؤهم من طرف من يعرفونهم تحت التعذيب وهم بدورهم يقدمون قائمة أسماؤهم ظناً منهم أن هذا سيُجنبهم مزيداً من العذاب. لا أستطيع أن أرى كيف تُساعد مثل هذه العملية في الأمن الوطني.

ما وجدته جديراً بالملاحظة حول التعذيب في الجزائر هو مدى الاعتداء الجنسي. فقد قال 5 من أصل 43 رجلاً أنهم اغتصبوا، بينما تحدّث 10 آخرون عن أشياء أُدخلت في أدبارهم بالقوة بعضها مواسير بنادق، ولكن تعرّض أكثرهم لتعذيب معروف باسم «الجلوس على الزجاجاة». و8 آخرون عرفوا اعتداء جنسياً آخر، عموماً تعرّضوا إلى وضع أعضاءهم التناسلية داخل الدرج الذي يُدفع بكل قوة حتى ينغلق عليها وهذا بشكل متكرّر. إذن فأكثر من نصف العدد أخبروا المؤسسة الطبية عن اعتداءات جنسية خطيرة أثناء فترة اعتقالهم. أنا متأكد أنّ العدد الحقيقي يفوق هذا بكثير لأن أغلبية الرجال يشعرون بالحرج والإهانة بسبب الوقائع ولا يستطيعون الحديث عنها لأي شخص كان.

من ضمن ما جمعته من معلومات من خلال زبائني يتّضح أنّ الاعتداء الجنسي في بعض مخافر الشرطة بالجزائر العاصمة يشمل جميع المعتقلين، فإذا علّم أنّ رجلاً قد اعتُقل، يُستخلص مباشرة أنه سيُهان أيضاً. إنها محاولة من السلطات لمنع حتى النشاط الديني حول المساجد. حتى الذين لم يذكروا الاعتداء الجنسي يحدثوا عن الإهانة مثل الاستلقاء عارياً في الزنزانة، وكيف يتحتّم عليهم حتى البول وقضاء الحاجة في أحد أركانها.

ما كان يؤذيهم أيضاً هو التعذيب السيكولوجي، أي سماعهم لصراخ مستمر من طرف آخرين يجري تعذيبهم وهم عاجزون أن يفعلوا شيئاً. ويقول الكثير منهم أنّ هذا الوضع هو أشدّ ألماً مما لو كانوا هم الذين يعدّون. سبعة منهم أُجبروا على مشاهدة غيرهم تحت التعذيب، وأحياناً حتى يُقتلون أمامهم. وقد تحدّث اثنان عن عملية إعدام وهمّي. وثمانية منهم طلبوا المساعدة من أطباء نفسانيين مباشرة بعد الإفراج عنهم في الجزائر.

قليلٌ من أشكال التعذيب تلك التي تترك علامات ظاهرة للعيان ومن ثمّ يصعب إثبات " أنّ هؤلاء الناس قد تعرّضوا للتعذيب. لكن تجرّبي من خلال مقابلة العديد من

الرجال الذين دُمرُوا، تجعلوني لا أشك في كون التعذيب المنظم على المعتقلين من طرف السلطات وخاصةً التعذيب الجنسي، صار أمراً مألوفاً في الجزائر.

أودّ نيابة عن المؤسسة الطبية أن أقترح عدّة أمور بإمكان الحكومة البريطانية أن تفعلها. نظراً لعشرات الآلاف من الاغتيالات في الجزائر، ينبغي أن تدرس الحكومة تطبيق آلية "بلد في حالة هيجان" على الجزائر. هذا سيعطي إشارة للسلطات الجزائرية حول درجة اهتمام بريطانيا وقلقها إزاء المجازر الأخيرة التي تشكّل تغييراً خطيراً في الأوضاع. وتوقّف عملية ترحيل طالبي اللجوء الجزائريين من بريطانيا إلى الجزائر، إلى حين أن يتوفر هناك على الأقل شبه أمن بالنسبة للعائدين أو المرشحين.

ثانياً ينبغي أن تكون وزارة الداخلية البريطانية أكثر مرونة في منح حقّ اللجوء الكامل والإقامة الاستثنائية لطالبي اللجوء الجزائريين. إنّ وضعية حقوق الإنسان في عام 1997 قد تدهورت، إذ من مجموع 765 حالة جزائري التي فصلت فيها الداخلية البريطانية العام الماضي لم يستفد من اللجوء الكامل أو الإقامة الاستثنائية سوى 110 (أي 14%) والـ 86% الباقون رُفض طلبهم.

في هذا السياق فإنّ المؤسسة الطبية قلقة جداً من التوجيهات الأخيرة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) بجنيف بحقّ طالبي اللجوء الجزائريين الصادرة في شهر نوفمبر. يمكننا الاتفاق مع بعض جوانب تحليل اللجنة، ولكن بعض النقاط الأخرى كانت خاطئة تماماً بالمقارنة مع المعلومات المتحصّل عليها من خلال زبائن المؤسسة الطبية. تقول توجيهات المفوضية مثلاً أنّ «عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير النشطين أو المتعاطفين معها ليسوا بالضرورة مستهدفين، وأنّ عائلات الموقوفين عادةً لم يُستهدفوا.» لكن المؤسسة الطبية تملك أدلّة كافية تثبت أن أبسط متعاطفي الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير النشطين استهدفوا من طرف قوات الأمن الحكومية بغرض التعذيب وأن أفراداً من متعاطفي الجبهة الإسلامية للإنقاذ منهم من أختطف أو اغتيل أو أُخفي قسرياً.

نُرحّب بالعرض الذي تقدّمت به المفوضية السامية، السيّدّة أقاتا (Ogata)، علانيةً الأسبوع الماضي ببروكسل الذي ناشدت فيه الحكومات الغربية أن لا تعيد الجزائريين القارين من بلدهم حتى وإن كان وضعهم كلاجئين يحتمل الشك. وبهذا فإن وصيتنا الثالثة لوزارة الداخلية البريطانية أن تصرّح علانيةً بتعليق ترحيل طالبي اللجوء إلى الجزائر. إنّ مثل هذا البيان العلني سيعيد راحة بال مرضى المؤسسة الطبية وآخرين مهدّدين بخطر إعادتهم إلى الرُعب.

+

+

والأهم يجب على الحكومة البريطانية بصفقتها رئيسة الاتحاد الأوروبي أن تستمر في جهودها للحصول على الإذن الرسمي بالدخول إلى الجزائر والشروع في تقصي الحقائق ميدانياً حول الوقائع.

إننا نساند كل النداءات السابقة بتشكيل لجنة تحقيق حول التعذيب والمجازر في الجزائر لأنّ مستوى القتل - بالإضافة إلى التعليق الواضح للقانون الجزائري - يجعل يومياً التقيّم الدولي أكثر إلحاحاً عمّا يحدث على بوابة أوروبا الغارقة في الدماء.

+

+